العرب
الأربعاء 2020/02/19
السنة 42 العدد 11622

استراتيجية «الجيل الأخضر» تعيد رسم خارطة المغرب الزراعية

25 مليار دولار عوائد متوقعة لمضاعفة المحاصيل بحلول 2030

أطلقت الرباط استراتيجية شاملة للأمن الغذائي تحت شعار "الجيل الأخضر" من أجل العمل بشكل مستدام على بناء قدراتها ورفع جاهزيتها لمواجهة التحديات الزراعية المتزايدة بسبب ظاهرة الجفاف، التي تضرب شمال أفريقيا منذ سنوات، وذلك في خطوة مكملة لمخطط المغرب الأخضر.

زراعة مستدامة تتحدى الجفاف

الرباط - بلورت السلطات المغربية رؤية طويلة المدى لتذليل العقبات أمام تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء ومعالجة أسباب فشل المحاولات التي بذلت في السنوات الأخيرة نتيجة تأثير الاحتباس الحراري على قطاع الزراعة.

وأطلق العاهل المغربي الملك محمد السادس مؤخرا خلال زيارته إلى إقليم شتوكة آيت باها وسط غرب البلاد استراتيجية جديدة تحت مسمى "الجيل الأخضر"، وأخرى مرتبطة بتطوير قطاع المياه والغابات تحت مسمى "غابات المغرب".

وتمتد الاستراتيجية إلى حدود عشر سنوات وهي تأتي في سياق خطط زيادة إنتاج المحاصيل، والتي ستنتقل مخطط المغرب الأخضر إلى مرحلة جديدة.

وتعتبر السلطات أن هناك أهمية كبيرة للمحافظة على الموارد الطبيعية من خلال تطوير زراعة مستدامة ومقاومة للتغيرات المناخية تعتمد تدبير مياه السقي وتشجيع استعمال الطاقات المتجددة واستخدام التقنيات التي تساهم في الحفاظ على التربة.

ونسبت وكالة الأنباء الرسمية لمدير تنمية سلاسل الإنتاج بوزارة الفلاحة المغربية نبيل شوقي قوله إن "استراتيجية الجيل الأخضر 2020/2030 تهدف إلى تعزيز المكتسبات التي تم تحقيقها في إطار مخطط المغرب الأخضر".

وأضاف "وضعنا الاستراتيجية من خلال اعتماد رؤية جديدة وتوفير إمكانيات حديثة في خدمة القطاع الزراعي وبالشراكة مع كافة الهياكل الحكومية والاتحادات والنقابات".

وتمثّل الزراعة أكثر من 15 بالمئة من الاقتصاد المغربي ويعمل في القطاع حوالي 35 بالمئة من القوة العاملة الإجمالية في البلاد.

ولكن الرباط تهدف إلى مضاعفة الإنتاج الزراعي الإجمالي خمس مرات ليصل إلى حوالي 250 مليار درهم (25 مليار دولار) بحلول 2030.

وكان العاهل المغربي قد شدد في خطاب افتتاح الدورة البرلمانية في عام 2018 على تعزيز المكاسب التي تم تحقيقها في الزراعة وتوفير المزيد من فرص العمل لفائدة الشباب في الأرياف وتحسين دخلهم.

وأكد شوقي أن الرؤية الجديدة لتطوير الزراعة تعتمد على ركيزتين أساسيتين تتألفان من 6 محاور تخص العنصر البشري ومواصلة دينامية التنمية المستدامة في القطاع وخاصة في ما يتعلق بتطوير الغابات.

وتركز خطط الحكومة الزراعية بشكل كبير على سكان القرى، الذين يشكلون 18 مليون نسمة، وفق الإحصائيات الرسمية، أي ما يعادل نصف سكان البلاد.

وتهدف الاستراتيجية لتهيئة الظروف الكفيلة بانبثاق جيل جديد من الطبقة الوسطى الزراعية وتحسين دخل الأسر الناشطة في القطاع وتمكينها من الحماية الاجتماعية والتأمين على مخاطر الكوارث في ظل التغيرات المناخية.

ومن شأن هذا الأمر تشجيع صغار المزارعين على الاستثمار وتحسين ظروف العمل في القطاع وتقليص الفرق في الحد الأدنى للأجور بينه وبين والقطاعات الأخرى. ومن بين الأهداف الأخرى تطوير سلسلة الإمدادات الزراعية بهدف مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز التنافسية للصادرات عبر زيادة الاستثمارات وتسريع وتطوير بعض المنتجات، التي لديها مؤهلات عالية مثل المحاصيل البيولوجية والنباتات العطرية والطبية.

وشدد المسؤول المغربي على الأهمية التي توليها الاستراتيجية للمنتجين والمستهلكين، مشيرا إلى أنها ستسعى إلى تحسين ظروف تسويق وتوزيع المنتوجات من خلال عصرنة 12 سوق جملة للخضر والفواكه وتأهيل الأسواق الأسبوعية.

كما تعمل الرباط على تشجيع الابتكار لملاءمة الإنتاج لحاجيات المستهلكين، وتكثيف المراقبة الصحية بهدف تحسين جودة المنتوجات وتطوير عادل للقيمة بين المنتجين والموزعين وحماية المستهلك.

ويعتبر القطاع الزراعي، بتوفيره حوالي 4 ملايين فرصة عمل، أحد أهم القطاعات الاستراتيجية إلى جانب قطاعي السياحة والصناعة.

نبيل شوقي

استراتيجية الجيل الأخضر تعتمد الشراكة لتحقيق استدامة الزراعة

ومنذ 2008 حينما تم إطلاق مخطط المغرب الأخضر، أعلنت الحكومة عن 19 مبادرة و12 مخططا زراعيا في الجهات وإنشاء 4 وكالات تشرف على القطاع.

كما أن الرباط قامت بتطويع التشريعات لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الخارجية للقطاع مستغلّة في ذلك مناخ الأعمال المستقر للبلاد، وفق أحدث مؤشرات البنك الدولي، وهو ما يعتبر حافزا لتطوير الزراعة .

وأكد وزير الفلاحة عزيز أخنوش أن بلاده حصلت على دعم من المانحين الدوليين وتمويلات بفضل الشراكات التي أبرمتها بلغ 3.5 مليار دولار، منها 37 بالمئة أموال في شكل هبات.

ووفق الأرقام الرسمية، بلغت الاستثمارات الزراعية بالبلاد في السنوات العشر الأولى منذ إطلاق المخطط الأخضر حوالي 10.8 مليار دولار، منها 60 بالمئة من التمويل الخاص. وأكد أخنوش أنه سيكون بمقدور الطبقة الوسطى الزراعية والمزارعين الشباب الاعتماد على جيل جديد من النظم المبكرة في القطاع.

وتشير التقديرات إلى أن الزراعة المسقية تغطي حوالي 1.6 مليون هكتار فقط، أي 18 بالمئة من المساحة الإجمالية القابلة للزراعة، و21 بالمئة من المساحة المزروعة سنويا.

وحتى تحقق أعلى منفعة من هذا القطاع الحيوي، تؤكد وزارة الفلاحة المغربية أنها بدأت في تنفيذ حزمة من الخطوات لتحسين الوضعية الاجتماعية للمزارعين والعمال.

وقال أخنوش إن "استرا+تيجية الجيل الأخضر تهدف إلى إعادة تغطية أكثر من 133 ألف هكتار، وتوفير 27.5 ألف فرصة عمل مباشرة بحلول 2030.

مخطط الجيل الأخضر

- التركيز على سكان القرى
- توفير حماية اجتماعية للمزارعين
- التأمين على أخطار الكوارث
- تطوير سلسلة الإمدادات
- تحديث أسواق الجملة للمحاصيل
- تأهيل كل الأسواق الأسبوعية
- زراعة أكثر من 133 ألف هكتار
- 27.5 ألف فرصة عمل مباشرة

أبوظبي للتنمية يموّل مشاريع في أصيلة المغربية

أصيلة (المغرب) - شهدت مدينة أصيلة افتتاح محطة طرق جديدة، جرى بناؤها بتكلفة 44 مليون درهم (4.5 مليون دولار) ساهم فيها صندوق أبوظبي للتنمية بنحو 3.5 مليون دولار.

وأكملت كل من وكالة تنمية الشمال ومؤسسة منتدى أصيلة المغربيتين تكاليف المشروع الذي يأتي ضمن برامج الرباط الداعمة لمسار التنمية الشاملة في البلاد.

وتم افتتاح المحطة بحضور نائب مدير عام صندوق أبوظبي للتنمية خليفة القبيسي ومحمد بن عيسى، رئيس بلدية أصيلة وأمين عام مؤسسة منتدى أصيلة.

وتم بناء المحطة، القريبة من وسط المدينة، على مساحة 15479 مترا مربعا، لتحل محل محطة الحافلات التي جرى بناء مدرسة ابتدائية ومتحف في موقعها.

وتتألف محطة الطرق الجديدة من طابقين وتضم تجهيزات حديثة ومركزا للمراقبة الأمنية، إضافة إلى 10 أرصفة، و6 مكاتب لحجز التذاكر، وخدمة تخزين الأمتعة.

كما تضم المحطة موقفين للسيارات تحت الأرض، ومصعدا كهربائيا، وممرات مجهزة بأحدث تسهيلات دخول الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى 9 مكاتب إدارية وعدد من المحلات التجارية.

تجدر الإشارة إلى أن المشروع أهدته مؤسسة منتدى أصيلة لبلدية المدينة التي ستتولى تسيير هذه المحطة.

وغير بعيد عن المشروع، يمول صندوق أبوظبي مجمعا تربويا وإبداعيا نموذجيا يتكون من مدرسة ابتدائية ومتحفا وأكاديمية للفن والتصميم.

وتبلغ تكلفة المجمع أكثر من 120 مليون درهم (حوالي 13 مليون دولار) والذي سيصبح عند اكتماله أكبر مجمع ثقافي في المغرب.

> **4.5**
> مليون دولار تكلفة محطة في أصيلة ساهم فيها صندوق أبوظبي بنحو 3.5 مليون دولار

وكان صندوق أبوظبي للتنمية قد قدّم خلال السنوات الماضية تمويلات للعشرات من المشاريع التنموية في المغرب.

وضخّ الصندوق أكثر من 900 مليون دولار في نحو 82 مشروعا في قطاعات رئيسية، أهمّها الموانئ والطرق والمواصلات والتنمية الاجتماعية والتعليم والرعاية الصحية والإسكان.

ويحظى الصندوق بعلاقات استراتيجية مع المغرب والتي بدأت منذ أكثر من ثلاثة عقود، إذ يعملان سويا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة .ومن أهم المشاريع الاستراتيجية التي عمل الصندوق على تمويلها بالشراكة مع الرباط مشروع ميناء طنجة ومدار الطرق المتوسطي والقطار فائق السرعة، وكذلك بناء محطة السكك الحديدية في الدار البيضاء، إضافة إلى تشييد الآلاف من الوحدات السكنية.

وإلى جانب ذلك، يستثمر الصندوق في شركات مغربية كثيرة أهمها شركة اتصالات المغرب ودلما للاستثمارات السياحية وشركة نخيل المغرب وأسمنت المغرب وشركة رباب.

ويعمل الصندوق على متابعة وتنفيذ سير المشاريع المموّلة ضمن مساهمة الإمارات البالغة 1.25 مليار دولار في إطار المنحة التي أقرتها دول الخليج العربية للمغرب في عام 2012.

وحقق الصندوق نسب إنجاز متقدمة في عدة مشاريع ضمن المنحة، إذ أتم تنفيذ 18 مشروعا ولا يزال العمل مستمرا لإنجاز المشاريع المتبقية.

كما موّل 15 مشروعا استراتيجيا في قطاع الإسكان في عدة مدن مغربية، بقيمة إجمالية بلغت أكثر من 272 مليون دولار تضمّن إنشاء الآلاف من الوحدات السكنية.

وبالنسبة لمشروع إنشاء القطار فائق السرعة الذي يربط بين مدينتي طنجة والدار البيضاء فقد ضخ الصندوق 140 مليون دولار.

ونفّذ الصندوق مشروع ميناء استراتيجي متكامل بقيمة 299 مليون دولار، حيث شمل بناء ميناء بالمياه العميقة على بعد 35 كلم، شرق مدينة طنجة على البحر الأبيض المتوسط.

نموذج لمتانة الشراكات الاستراتيجية

موانئ دبي العالمية تعود لملكية الحكومة كاملة

دبي - أعلنت شركة موانئ دبي العالمية أمس أنها ستعود بالكامل إلى ملكية حكومة إمارة دبي من خلال إلغاء إدراجها في بورصة ناسداك دبي، في صفقة تبلغ قيمتها نحو 2.7 مليار دولار.

وقالت في بيان إنّ شركة الموانئ والمناطق الحرة، وهي الشركة الأم المملوكة من قبل الإمارة، عرضت الاستحواذ على النسبة المتداولة في البورصة من أسهمها والبالغة 19.55 في المئة.

ومن المتوقع أن تساهم عودة الملكية الكاملة إلى حكومة دبي في تحرير موانئ دبي العالمية من متطلبات السوق العامة المتمثلة في الحصول على عوائد قصيرة الأجل. وقال رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة موانئ دبي العالمية سلطان أحمد بن سليم إن صناعة الحلول اللوجستية "تمر بمرحلة تحوّل".

> **78**
> ميناء ومحطة تديرها شركة موانئ دبي العالمية في 40 بلدا في أنحاء العالم

وأضاف أن هذه الخطوة "ستمكن الشركة من التركيز على استراتيجية متوسطة وطويلة الأمد، لتصبح مزود الخدمات اللوجستية الرائد في العالم، مدعومة بشبكة ممتدة من الموانئ والمناطق الاقتصادية والصناعية والناقلات ووسائل النقل الداخلي".

وكان مجلس إدارة شركة الموانئ والمناطق الحرة العالمية قد توصل إلى اتفاق مع موانئ دبي العالمية لشراء جميع أسهم الشركة المتداولة بسعر 16.75 دولارا، بزيادة قدرها 29 في المئة عن سعر إغلاق السوق، الأحد، الذي بلغ 13 دولارا. وتضع تلك الصفقة القيمة السوقية لشركة موانئ دبي العالمية، التي تدير نحو 78 ميناء ومحطة في 40 بلدا، عند نحو 14 مليار دولار.

وكانت موانئ دبي قد أدرجت أسهمها في بورصة دبي في عام 2007، ثم قامت باكتتاب عام آخر في بورصة لندن عام 2011 قبل أن تنسحب منها في أقل من أربع سنوات، مشيرة إلى ضعف حجم التداول.

وتهدف هذه الخطوة إلى تخفيف أعباء الديون على حكومة دبي وتجنب تكرار الأزمة المالية التي أجبرتها على الحصول على قروض إنقاذ خلال العام 2009.

وقالت وكالة بلومبرغ إن موانئ دبي العالمية باعتبارها مصدرا للسيولة النقدية لإمارة دبي تعتبر أصلا مهما من أصول الإمارة، التي تعاني من استمرار تراجع أسعار العقارات وضعف أداء تجارة التجزئة.

وذكرت أن دبي اتخذت بعض الإجراءات لتعزيز نمو الاقتصاد مثل تخفيف شروط الحصول على تأشيرة دخول البلاد ومعالجة أزمة الفائض في السوق العقارية.

ونسبت بلومبرغ إلى جاهنجير أكا رئيس قطاع الشرق الأوسط وأفريقيا في مؤسسة نيوبيرغر بيرمان للاستثمار قوله إن "الصفقة تعكس نضوج عملية صناعة القرار لدى حكومة دبي".

وتأتي الخطوة في وقت تستعد فيه مؤسستا موديز وفيتش للتصنيف الائتماني لمراجعة تصنيف موانئ دبي العالمية، حيث كانت المؤشرات تشير إلى احتمال خفض تصنيفها الائتماني.

وقالت موديز إن "الصفقة ستضعف الموقف الائتماني لمجموعة موانئ دبي العالمية". وقدرت بلومبرغ ديون مجموعة دبي العالمية بنحو 11 مليار دولار تستحق السداد بحلول عام 2026.